تنبيهُ الجرائد السورية

الى الاعتبار بتاريخ الجرائد المصرية (*)

اذا كانت تربية الاطفال فنا من ادق الفنون وهو لما يبلغ درجة الكمال على عناية العلماء والفلاسفة به فماذا تقول في تربية الامم ؟

يوجد الوف كثيرة من المربيات والمربين في كل امة من الامم المتمدنة ولكن الذين يربون الامم قليلون في كل امة وكل زمان

ان للأمم اطوارا كما ان للأفراد اطوارا، ولايحتاج المربي للافراد في طور من اطوارهم الى العلم الواسع والخبرة الدقيقة والعناية العظيمة كطور الانتقال من المراهقة الى البلوغ او من التقليد والالزام الى الرشد والاستقلال، وان المربي للامم يكون عند انتقالها من حكم الاستبداد والعبودية الى حكم الشورى والحرية احوج من مربي الافراد الى العلم والخبرة والبصيرة والحكمة

ان خطباء الامم والقائمين على تربيتها بالارشاد والتعليم وانتقاد الحاكمين والعاملين هم اصحاب الجرائد ، وقد كانت الجرائد العثمانية في مأزق لا تستطيع فيه حراكا ، فخرجت الى مجال فسيح وميدان واسع ، ولكن الجولان في هذا المجال والجري في هذا الميدان لا ينبغي الا لفرسان المهرة ، فان الارض على رحبها غير ممهدة ، والطرق على سعتها غير معبدة ، فامام من يريد الجولان عوائر يخشى عليه من التردي فيها ، وعقبات يخصب اقتحامها ، واعلام مشتبهة لا يؤمن الضلال بينها

فنون الكلام في الجرائد كثيرة ، والانتقاد اقربها سلكا واصعبها مركبا وأشدها على النفوس وقعا واكثرها ضررا ونفعا ، فمن وظائف الجرائد نقد الحكام والاحكام ، ونقد العمال والاعمال ، ونقد العلماء وكتب العلوم ، فلا شيء الا وهو معرض لنقدهم ، فان احسن كتابها النقد كانوا خير العون على الاصلاح ، وان اساؤا كانوا من عوامل الفساد

(*) نشرناها اولا في جريدة «البابل» اليعقوبية ونقلها صاحبها في جريدة الاعتدال الشامي

والافساد ، لا سيما في مثل الطور الذي دخلت فيه الامة العثمانية الآن

لا يعرف أحد كنه تأثير الجرائد في مثل هذا الطور كما يعرفه أهل البصيرة الذين خبروا بأنفسهم أمة كان الاستبداد يسومها سوء العذاب، فانتقلت الى الحرية فجأة ووجد فيها جرائد كثيرة مرخية العنان مطلقة من القيود ورأوا باعينهم ما كان لها من التأثير في تلك الامة . وان هذا الوصف ليصدق على بعض العثمانيين الذين اقاموا في القطر المصري زمنا طويلا موجهين عنايتهم الى اكتناه احواله الاجتماعية فاذا اشتغل هؤلاء بالصحافة العثمانية وجونا ان يفيدوا الامة جميعا

لقد نفعت الجرائد في مصر كثيرا واضرت كثيرا ، واذكر على سبيل العبرة للجرائد السورية مثالا من نفعها ومثالا من ضررها :

ان للجرائد المصرية احسن الاثر في النهضة العلمية في القطر المصري حيث صار الموسرون يتبارون في دفع الوف من الجنيهات لانشاء المدارس ، ويقفون عليها وعلى الجمعيات التي تقوم بادارتها الاراضي الواسعة ذات الريع العظيم ، وقد كان اشتراك الجمعية الخيرية الاسلامية لايخرج من كيس الغني الكبير منهم الا بكد ابعد مطالبات كثيرة ، وما ذلك الاشتراك الا جنيهان أو اربعة جنيهات في العام !

لم يكن الحث على انشاء المدارس والدعوة الى التربية والتعليم غرضا خاصا لجريدة من تلك الجرائد، ومذهبا ملتزما تدعو اليه وتجعله مدارا لنهضة الامة وسعادتها الا مجلة المنار التي صرح في فاتحة العدد الاول منها بهذه الكلمة ، وغرضها الاول الحث على تربية البنات والبنين ، ثم كنا نستطرد من كل موضوع يكتب فيها الى الحث على التربية والتعليم . ولا أريد بهذا الاستثناء ان انيط بالمنار ماذكرت من النهضة العلمية فادعي انه هو روحها الذي به حياتها ونماؤها . بل لا أنكر ان الجرائد اليومية أعم تأثيرا منه في ذلك ، ناهيك بنشرها لاسماء المتبرعين بما قل أو كثر مع الحمد والثناء . ولو انها جعلت الدعوة الى ذلك مذهبا متبعا ومشربا موروثا لكان النفع اعظم ، ولكن شغلتها السياسة عن ذلك وهو أنفع لهم في سياستهم

فهل للجرائد العثمانية ان تعتبر بهذا فتجعل الدعوة الى التربية والتعليم ديدنها،

والحث على التبرع لذلك وتأسيس الجمعيات لاجله مذهبها الذي توجه الى نشره جل عنايتها ؛ فاذا كان للجرائد المصرية بعض العذر في جعل جل همها في السياسة فان جرائد سورية لا نصيب لها من هذا العذر ، لأنه ليس في بلادها سلطتان متعارضتان احداهما اجنبية بيدها الحل والعقد بالفعل ، والاخرى رسمية لها الاسم ومالا يعارض سياسة الاولى من الفعل . على اننا قد نبهنا اصحاب الجرائد السورية الى تقصير الجرائد المصرية في الدعوة الى التربية والتعليم على الوجه الذي هو ارجى لتكوين الامة وجعلها أمة عزيزة مستقلة في نفسها استقلالا يفضي الى استقلالها في احكامها وسياستها

هذا ؛ وأما المثال لضرر الجرائد المصرية فهو طريق انتقادها ولا سيما للحكومة ، فقد سلك اكثرها فيه مسلكا أسقط هيبة الحكومة من النفوس بعد ما كان لها من هيا كل العظمة في كل خيال ، وشعور الخشية والبأس في كل قلب ، فوثبت الجرائد بالشعب المصري من طرف الى طرف ، من غير ان تمر به على الوسط أو ما يقرب من الوسط .

ذلك المسلك هو اتهام الحكومة بمشايعة الانكليز على ما يريدون من السوء بالبلاد ، فكان أولئك الكتاب ينحون بقدحهم وطعنهم على الوزارة «مجلس النظار» في الجملة وعلى رئيسها وافرادها وعلى المديرين وغيرهم من رؤساء الاعمال في التفصيل ، فذلك الانتقاد أو الطعن كان الغرض منه تأييد سياستهم في مقاومة الاحتلال والتشفي من الانكليز و بيان ان الامر كله في أيديهم وتبعته عليهم ، وان النظار وسائر الموظفين المصريين آلات صماء تحركها هذه الايدي كما تشاء ، ولكن فيما يضر البلاد ولا ينفعها وفيما يسلب السلطة الشرعية من أميرها ، وهو الذي يريد لها الخير لولا انه عاجز عنه . وكان يقوم في وجه هذه الجرائد الكثيرة جريدة أو جريدتان أو ثلاث تندد بالامير و بطانته ، وتلمز ذلك المقام بما يخفض من قدره — فبذلك كله زالت هيبة الامير وحكومته الرسمية من النفوس ، فتجرأ الاشقياء على السلب والنهب ، واهلاك الحرث والنسل ، وكثرت الجنايات في الارياف حتى ان الحكومة لا تزال في حيرة من حفظ الامن الى هذا اليوم

نعم انه قد استقر في أذهان جميع المصريين ان الامر كله للانكليز ، وأنهم

يستطيعون ان يفعلوا ما أرادوا من حيث لا تستطيع الحكومة المصرية من دونهم شيئا ، ولكنهم علموا مع هذا أن الانكليز لا يحفلون بالمسائل الجزئية التي تتعلق بافراد الاهالي وانما يكلون الامر فيها إلى الحكومة المصرية تنظر فيها بحسب القوانين ، فلا يستطيع المأمور ولا المدير ولا رئيس النيابة (المدعي العمومي) ولا القاضي ان يعاقب جانياً الا اذا ثبتت جنايته في المحكمة ، وقلما يقدم الجناة على عملهم الا وهم آمنون من ثبوته عليهم!

فاختلال الامن في القطر المصري نشأ من سقوط هيبة الحكومة من نفوس العامة ، والتطرف في الحرية والانتقال من حكومة استبدادية عرفية ، الى حكومة قانونية حرفية ، اي يجري فيها الحكام على ظواهر الفاظ القانون من غير تطبيق على المصلحة العامة التي وضع لاجلها القانون . وما كان لاكثر الجرائد من عمل في ذلك الا ما ذكرنا ، فما كان من خطأ يقع كانوا يحملونه على سوء النية من الحكومة ، وما كان من صواب يسكتون عنه او يحملونه على غير محمله ، حتى كانوا ربما يطعنون في أنفع الاعمال كانشاء الخزان في اسوان — فلهذا ولغيره من الخطأ الذي لا يتسع هذا المقال لشرحه كان الاستاذ الامام يقول « جرائدنا احدى بلايانا »

فيجب ان تعتبر الجرائد السورية بخطأ الجرائد المصرية التي سبقتها في الاستقلال والحرية كما تعتبر بصوابها ، فكما يجب عليها ان تتخذها مذاهب في الاصلاح الاجتماعي لا تشغلها عنه السياسة يجب عليها أن تتخذ لها اسلوباً حكيما في انتقاد الحكومة يرجى نفعه ولا يخشى ضرره ، ويجمع بين حفظ هيبتها في نفوس العامة من حيث هي امينة على مصالحها ومنفذة لشريعتها وقوانينها التي اقرها نوابها ووكلاؤها ، وبين تكريم الامة واعلاء شأنها وغرس مبادىء الحكم الذاتي في نفوسها .

كيف تنتقد الحكومة

تنتقد اعمال الحكومة لغرضين شريفين : أحدهما وهو الاصل صيانة الحقوق وحمل الحكام على العدل واداء الأمانة بالتزام الشريعة وتطبيق القانون على المصلحة العامة . وثانيهما عرضي تمس اليه حاجة الامة أو ضرورتها في مثل الطور الذي نحن فيه الآن في بلاد الدولة عامة والقطر المصري خاصة ، وهو بث مبادى الحكم الذاتي في نفوس الامة (أي حكم نفسها بنفسها)

اما الأول فطريقه ان يبحث الكتاب عن الاعمال والاحكام ، ويبينون ما يجب بيانه في انطباقها على الشرع والقوانين وعدمه من غير بذاء ولا استعلاء ولا طعن يسقط المهابة ويذهب باحترام الحكومة من نفوس العامة . وانما نعني بالاعمال اعمال الحكومة دون الاعمال الشخصية التي لا دخل لها ولا تأثير في المصالح العامة .

ومن كان مخلصا في انتقاده يتحرى الحق فيه ، فاذا ظهر له انه اخطأ فيما كتبه رجع عنه رجوعا صريحا و بين سبب خطاه الاول ومشرق انبلاج الصواب له و بذلك يكون كلامه مؤثرا في القلوب ذا سلطان على النفوس فيقدره قدره الحاكمون ، فاذا لم يرجع به المسيء عن غيه أخذه رؤساؤه على سوء فعله

ومن آيات الاخلاص ان يسعى مريد الانتقاد ان تيسر له كأن يراجع الحاكم فيما يرى انه يسيء أو يجور فيه ، فان تم له ذلك والا لجأ الى الانتقاد

وينبغي ان يبدأ بالرمز والتلويح ، ثم يترقى في سلالم التصريح ، فاذا استقام الجائر ، وعدل الظالم ، وجب ان يقف الناقد عند الدرجة التي ارتقى اليها في نقده ثم يثني على العمل الذي يستحق الثناء

ومما يتحتم مراعاته ان تكون الفقرة التي ينتقد بها القضاة ورؤساء الادارة بحيث يفهمها الخاصة دون العامة ، كأن تورد بضروب من المجاز والاستعارة وتستعمل فيها الالفاظ الغريبة لئلا تزول مهابة الحكومة من نفوس العوام وتقل ثقتهم بالقضاء ويعتقدوا انه لا سبيل الى قضاء مصالحهم الا بالرشوة ، ويطمع المبطلون منهم بهضم الحقوق ويضرى الاشقياء ، بالتعدي على الضعفاء ، اعتماداً على ضعف الحكام أو ظلمهم

وإنما تجب مراعاة ما ذكر في انتقاد من يسيء مستخفيا ، واما من يجهر بالسوء ويعرف عنه الظلم فأولئك هم الذين لا تحفظ لهم حرمة ، ولا ترقب فيهم ذمة ، فيجهر الكتاب بانتقادهم ، ويعرضون الامة على الشكوى منهم ، اذا لم يبادر رؤساؤهم والمفتشون عليهم الى النظر في أمرهم ، ولتكن الشكوى الى المجالس العمومية في الولايات ثم الى مجلس المبعوثان في الاستانة بعد مراعاة ما اشترطه القانون الاساسي في ذلك

اما الطعن في الحكومة على الاطلاق فضرره عظيم جدا في مثل بلادنا ولا سيما

في أول العهد بالانقلاب كهذا الزمن . مثال ذلك طعن المتفقرين أو الرجعيين (على الخلاف بين كتاب العرب وكتاب الترك في لقبهم) في حكومة الشورى الحاضرة من حيث شكلها والاستدلال على ذلك بالخلل والفساد الذي أظهرته الحرية في الأمة والحكومة جميعا بزعمهم وما هو إلا من وراثيا الحكومة الساقطة التي يتعذر تطهير الارض من نتنها في بضعة شهور أو بضع سنين

ومن أمثلته استبطاء كثير من المحبين للحكومة الحاضرة لاعمال مجلس الامة واظهارهم قلة الثقة به وشكهم في أنفسهم وتشكيكهم للناس في قدرته على القيام بما عهد اليه من اصلاح حال الدولة ، وترقية شؤون الامة ، وما ذلك إلا لجهلهم بحاله وبحال الحكومة التي ينظر في أمر اصلاحها

ان مثل مبعوثينا ونوابنا في مجلسهم كمثل مهندس كلف وضع رسم أو رسوم لبناء بلد كسيني « لا مسينا كما تضبطه الجرائد » قد دمرته الزلازل وان يستحضر البنائين لاعادة بنائه على أحسن مما كان عليه ويراقب عملهم الى ان يتم ثم يكون أمينا عليه حافظا له فأراد ان يشرع في العمل فوجد معظم انقاض البلد مفقودة قد تلف بعضها وسرق بعض ولم يجد من البنائين المهرة والصناع والنجارين عددا كافيا للاسراع في العمارة ! ! فهل يلام المهندس ويرمى بالتقصير وحده وينسى ذلك الزلزال الذي دمر البلد وأولئك اللصوص الأدنياء الذين كانوا ينهبون انقاضه وما يهيأ لبنائه ! ؟

ألا ان عذر مبعوثينا أظهر من عذر ذلك المهندس ، فان زلزال الاستبداد قد توالى على المملكة العثمانية من زهاء ثلاثة اجيال ، وقد اشتد في عهدنا هذا من أول هذا القرن الهجري حتى كاد يجعل المملكة أثرا بعد عين . وقد كان أكثر رجال حكومتنا في ذلك الدور كأولئك النحوت الذين اقترصوا زلزال (مسيني) فسارعوا الى نهب كل ما وصلت اليه أيديهم الاثيمة من أموال الهالكين والمشرفين على الهلاك فماذا عسى ان يفعل نوابنا في أيام أو شهور ؟

قال أمامي بعض هؤلاء المتقدين الطيبة قلوبهم الفاقمة عقولهم أو القليل اختبارهم : ان بعض المبعوثين يسأل في المجلس أسئلة سخيفة تدل على ان مجلسنا في سن

الطفولية ! قلت هل كان فيها أسخف من سؤال بعض نواب الانكليز في مجلسهم الذي هو أعلى وأرقى مجالس نيابي في الأرض عن الكنف (المراحيض) في القاهرة وكونها قليلة أو غير موجودة في الاحياء الوطنية ! !

ومن أمثلة الانتقاد المطلق في الحكومة الحاضرة ما يلهج به الناس من جميع الطبقات في جميع البلاد من تقصيرها في حفظ الامن وارسالها حبال الاشقياء على غواربهم ، وهذا الانتقاد واقع ماله من دافع لظهور موجبه لكل أحد ، وهو هو علة الانتقاد الذي ذكر قبله ، ولأمرٍ ما كان كلام الجرائد فيه دون كلام الناس في أنديتهم ومسامرهم وبيوتهم وسائر مجامعهم وفي الطرق والاسواق ! .

واذا طال العهد على هذا الاهمال فأني اخشى ان يتفاقم امره ، ويستشري شره ، وقد كلمت فيه والي بيروت قبلاً « والي سورية الآن » ووالي بيروت الآن والمدعي العمومي لولاية بيروت ومتصرف طرابلس فرأيتهم ينتظرون أول السنة المالية التي قربت خطواتها لاصلاح حال الشحنة والشرطة والدخول على حفظ الامن من بابه

ان عذر الولاة والمتصرفين في التقصير في حفظ الامن محصور في ظنهم انه لا يمكن بطريقة قانونية لا استبداد فيها ولا ظلم الا بعد تنظيم الشرطة وايجاد قوة عسكرية كافية لتلافي ما ربما يحدث من الثورات الداخلية ! وهو عذر مبني على عدم اختبار حال البلاد في مثل ولاية بيروت فقاسوها على مثل ولاية الموصل وعلى حوران من ولاية سورية ، ويسر علينا إقناعهم بان هذه البلاد لم تصل الى هذه الدرجة من الشر والفساد ، وانه لا يوجد فيها احد من الاشقياء يفكر في مقاومة الحكومة قط ، وان اي والٍ أو متصرف أخذ بالحزم يسهل عليه ان يحفظ الامن على ان من يقنع منهم بذلك لا يتجرأ على الاقدام عليه وتحمل تبعته في عهد هذه الحكومة ولا سيما مع بقاء الاستانة مستأثرة بالسلطة العليا ومقيدة لسلطة الولاة بل المتصرفين فمن دونهم !

اذا طال العهد على الحال التي نحن عليها — وما هو بالذي يطول ان شاء الله — يتقوض بناء مهابة الحكومة من نفوس العامة فلا يبقى منه شيء وتصير البلاد فوضى ولولا ان سلامة القلوب ومحاسن الاخلاق لا تزال ذات السلطان الغالب في بلادنا لكانت بضعة شهور كافية لانتشار الفوضى وطمع الاشقياء في الخروج على

الحكومة ولكن شيئا من ذلك لم يكن ولن يكون ان شاء الله تعالى

ان الحكومة قادرة الآن على التنكيل بالاشقياء فكيف بها بعد التنظيم الذي اظلنا زمانه وادركنا ابانه . وان ماحصل طبيعي في طور الانقلاب فما هو بالامر الغريب الذي يبيح للناس ولا للجرائد الطعن في الحكومة على الاطلاق

اذا رأينا بعد استقرار الحكومة الجديدة واقامة النظام المنتظر عجزا عن حفظ الامن في ناحية لسوء ادارة مديرها او في قضاء لجهل القائمقام او في لواء لضعف المتصرف او في ولاية لعلة في الوالي فانا نسعى لدى مرجع كل واحد من هؤلاء لاستبداله ، اذا اعوزنا اصلاح حاله ، ولا نطعن في الحكومة طعنا مطلقا يذهب بثقة العامة بها ، ولا نتهمها بالخيانة والفساد ، ولا نرميها بالعجز والضعف ، فان ذلك كله نسوء عاقبته على كونه لا يمكن أن يكون صحيحا على اطلاقه

حسبنا هذه الكلمات في بيان الغرض الاول من غرضي الانتقاد الصحيحين فان المخاطب بها هم الكتاب الالباء واللبيب تكفيه الاشارة

واما الغرض الثاني من ذينك الغرضين وهو تقوية روح الحكم الذاتي في الامة فقد يحتاج اليه في البلاد المصرية اكثر مما يحتاج اليه في البلاد السورية ، لكان الظنة في استئثار الانكليز بالسلطة وجعل المصريين الآن في أيديهم . ومع ذلك نرى الجرائد المصرية قد قصرت فيما يجب عليها من الرمي الى غرض نفوذ الامة فكان معظم نضالها أو جميعه دون نفوذ الامير نفسه ، أي لتقرير الحكومة الشخصية والانتقال من استبداد أجنبي محدود إلى استبداد شخصي وطني لاحد له ! . الا انه قد كثر خوض هذه الجرائد في هذه السنين الاخيرة في طلب المجلس النيابي لمصر وكون ذلك موافقا لرغبة الامير في رأي بعضها . ولكن الصحيفة المصرية التي اتخذت تقوية سلطة الامة نفسها مذهبا لها تراعيه في انتقادها على الحكومة هي (الجريدة) التي أسسها جماعة من الوجهاء وأهل الرأي تنفيذا لما كان دعاهم اليه الاستاذ الامام في آخر حياته . ويعلم الله ان هذا ما كنت اقترحه عليه من بضع سنين حتى انني كنت قد اخترت له المحررين ووضعت له الميزانية بعد المذاكرة الطويلة معه في المذهب السياسي — وهو سلطة الامة وفي المنهاج الاجتماعي الأدبي وجعله في

انتقاد الاخلاق والعادات . فهل للجرائد السورية ان تفكر في هذا وتقدره حق قدره؟

ان الجرائد العثمانية كلها تحتاج الى انتقاد الحكومة فيما يختص بسلطة الامة عند وضع بعض القوانين التي تقوي سيطرة الحاكم وتضع العثرات في سبيل الامة كقانون المطبوعات وقانون الجزاء (العقوبات) وقانون المعارف ولوائحها ونظام مدارسها؛ بل يجب ان تنتقد مجلس الامة اذا لم يجعل تنقيح القانون الاساسي مقيدا للحكم الشخصي، مطلقا لحكم الشورى من تلك القيود المعروفة، واذا نازعته الحكومة فيما يقوي به سلطة الامة وجب على الجرائد ان تحمل عليها حملة شعواء ، وان لا ترضى اقلامها بما دون الطعنة النجلاء.

كذلك يجب على الجرائد في كل ولاية ان تنتقد الولاة اذا هم حاولوا الاستبداد في أمر المجالس العمومية ومجالس الادارة أو اظهروا التعصب لجنسهم كتعصب التركي للترك والعربي للعرب فان العصبية الجنسية من الحكام تضعف الجامعة العثمانية وتحدث فيها الاحداث والمفاسد

ولا يجوز بحال من الاحوال ان تتهم الحكومة في جملتها بهضم حقوق الامة وكراهة حكمها الذي هو حكم الشورى ، وان كان الكثيرون من الوجهاء والرؤساء السابقين قد قل انتفاعهم ونقص مالهم وجاههم في عهد الحكومة الحاضرة؛ فهم يحنون الى الاستبداد ويتمنون الرجوع اليه حتى صارت جرائد الاستانة تسميهم الرجعيين. فمن بقي في الحكومة من هؤلاء ومن يدخل فيها على عهد الدستور للجهل بحالهم أو للحاجة اليهم على عوجهم لا يألون جهدا في الاستبداد إذا وجدوا منفذا من المنافذ ، وأمنوا المراقب والمؤاخذ

فمن أقدس وظائف الجرائد وواجباتها ان تتتبع عوارهم وتقلم اظفارهم وتكبت انصارهم ، مع مراعاة ما أشرنا اليه من الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي أحسن كما أرشدنا الذكر الحكيم . وليكن الاخلاص رائدنا ، وإيثار المصلحة العامة غايتنا؛ فلا شيء انفع وأرفع من العمل لخير الناس ، ولا مرشد إلى ذلك اهدى من الاخلاص.